



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## لجنة البرنامج

الدورة الأولى بعد المائة

روما، 11-15 مايو/أيار 2009

تقرير مرحلي عن تقييم أعمال منظمة الأغذية والزراعة في  
مجال السلع الأساسية والتجارة

ألف - سياق التقييم ومتابعته

قَدِّم تقييم أعمال منظمة الأغذية والزراعة في مجال السلع الأساسية والتجارة إلى لجنة البرنامج في دورتها السابعة والتسعين في مايو/أيار 2007 (في الوثيقة PC 97/4 a).

وقد انعكست نتائج التقييم الخاص بالسلع الأساسية والتجارة في التقييم الخارجي المستقل الذي قُدِّم للمؤتمر في سبتمبر/أيلول 2007. ونظراً للتشديد الكبير على التقييم الخارجي المستقل في مختلف جوانب المنظمة، فإن عملية الإصلاح شملت كثيراً من توصيات التقييم، وهو ما يجري تناوله الآن في هذا السياق.

باء - توصيات التقييم

هناك ثلاث مسائل استراتيجية أوصى التقييم بإيلائها مزيداً من الاهتمام، وهي كما يلي:

- (1) تطوير (إرساء) الشراكات؛
- (2) إعداد حوافز لاستثارة التعاون داخل شعبة السلع والتجارة، وفيما بين الشعبة والشعب الأخرى، وفيما بين الشعبة والمنظمات الأخرى؛
- (3) اختيار عدد محدود من الموضوعات ذات الأولوية يتم تركيز تحليل أسواق السلع وتجارة السلع عليها.

وتشمل التوجيهات الموصى بها لتطوير شعبة السلع والتجارة ما يلي:

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

- (أ) الحد من التركيز على سلوك أسواق السلع على الأجل القصير، وزيادة التركيز على التحليل المتعمق لاتجاهات السوق على الأجلين المتوسط والطويل وعلى التوقعات المتوسطة الأجل، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال تكوين شركات أوسع نطاقاً مع الأجهزة الدولية للسلع في إعداد التوقعات والتحليلات الخاصة بأسواق السلع.
- (ب) إقامة شركات مع القطاع الخاص، من خلال الأجهزة الدولية للسلع والرابطات الصناعية، لإجراء تحليل لشبكات الإمداد وسلاسل الأنشطة المضيفة القيمة.
- (ج) توسيع نطاق التعاون بين شعبة السلع والتجارة والمنظمات الأخرى المعنية بالأسواق الدولية والمحلية ومنها الجامعات ومنظمات البحوث الأخرى والمنظمات غير الحكومية.
- (د) مواصلة تقديم الدعم القوي للخطط الرامية إلى تحسين نظام قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة. ويمكن خفض الطلبات الملقاة على عاتق شعبة السلع والتجارة للاحتفاظ بقواعد بيانات لتحليل السلع على الأجلين القصير والطويل من خلال التحسينات التي يجري تخطيطها لقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية.
- (هـ) وضع نظام للحوافز داخل شعبة السلع والتجارة لزيادة الموارد من خارج الميزانية، وتحسين التعاون داخل المنظمة، وزيادة الشركات مع المنظمات الأخرى.
- (و) تحسين إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية وغيره من المشروعات التي تتلقى تمويلها من خارج الميزانية للتغلب على مشكلات التأخير وعدم تحقيق النتائج.
- (ز) اختيار عدد محدود من المجالات الموضوعاتية التي يدور حولها هيكل العمل في الشعبة، وتنشيط التعاون الداخلي والخارجي وتعزيز الانتشار.
- (ح) تجريب هياكل مختلفة للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، وذلك باستخدام قدرة المنظمة على عقد الاجتماعات التي تضم أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لتحسين تبادل البيانات والمعلومات حول أسواق السلع
- (ط) إبقاء التركيز في عمل الشعبة التحليلي على الشواغل العملية لدى الدول الأعضاء.
- (ي) يتعين على شعبة السلع والتجارة، نظراً لمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة لفرادى البلدان النامية الأعضاء في مجال سياسات التجارة والسلع، وأن تضمن توافر نتائج العمل التحليلي الذي تقوم به في صور يسهل على المستخدمين الوصول إليها واستخدامها (كما هو الحال في سياق المشروع الممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية).
- وقد قُدمت توصيات تفصيلية محددة بلغ عددها 35 توصية.
- جيم - الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة السابعة والتسعون للجنة البرنامج فيما يتعلق بتقييم أعمال المنظمة في مجال السلع الأساسية والتجارة، مايو/أيار 2007:**
- 11- رحبت اللجنة بمنهجية التقييم والعملية المتبعة لذلك، بما يشمل إشراك فريق الاستعراض من جانب النظراء في عملية صياغة اختصاصات التقييم ونطاقه، بالإضافة إلى استعراض مشروع التقرير.

12- واعتبرت اللجنة أنّ استجابة الإدارة إيجابية ومفيدة أيضاً. وطلبت إلى الإدارة إصدار بيان استراتيجي يتضمّن الأولويات وإطاراً زمنياً محدداً لعمل المنظمة في مجال السلع الأساسية والتجارة يُعرض عليها خلال إحدى الدورات المقبلة. وينبغي أن تناقش هذه الاستراتيجية في لجنة مشكلات السلع، بما في ذلك الموضوعات ذات الأولوية، وأن يشار فيها إلى توزيع العمل بين مختلف وحدات المنظمة وإلى النهج المتبع للشراكات الداخلية والخارجية، مع إيلاء العناية الواجبة لإقامة شراكات مع المؤسسات في البلدان النامية.

13- واتفقت اللجنة مع توصيات التقييم القائلة بضرورة أن يتركز العمل على تحليل الاتجاهات الأطول أجلاً. واتفقت أيضاً على أن يقتصر استخدام النماذج من جانب المنظمة على نموذج المحاكاة في مجال السلع الأساسية وعلى تحسين الشراكات قدر المستطاع بالنسبة إلى العمل بواسطة نماذج أخرى. وأيدت كذلك دور المنظمة في تحليل انعكاسات التغييرات التي شهدتها الصكوك التجارية والنظام التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية، مع الإشارة إلى ضرورة أن يكون هذا التحليل محايداً. ووجهت اللجنة أيضاً عناية الإدارة إلى بعض القضايا التي أشارت إليها اللجنة في مناقشتها والتي من المهمّ منحها الأولوية في إطار هذه الاستراتيجية، وهي كالتالي:

(أ) التركيز بقدر أكبر على استراتيجية نشر منتجات المنظمة وعلى إشاعة ثقافة ونظام قائمين على النتائج في ضوء المعلومات المسترجعة عن حصيللة استخدام تلك المنتجات؛

(ب) التركيز المطلوب على تنمية أسواق السلع الأساسية الوطنية وسلاسل القيمة التي تساعد على بناء القدرات للدخول إلى الأسواق والتجارة الدولية؛

(ج) التركيز على بناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية على المستوى القطري والسلع الأساسية والتجارة ومناقشة القضايا المطروحة في إطار الأجهزة الحكومية الدولية؛

(د) تركيز العمل على عدد محدود من الموضوعات المشار إليها والتي غالباً ما يتعيّن معالجتها بمشاركة مختلف الإدارات، مع الإشارة إلى أنّ شعبة التجارة والأسواق لن تكون الشعبة الرائدة لجميع الموضوعات (منها مثلاً الطاقة الحيوية)؛

(هـ) دور الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع ولجنة مشكلات السلع، إذ اعتبرت أنّ ثمة فرصة إضافية لتبسيط عمل هذه الجماعات وزيادة جدواها.

## دال - النتائج:

تُعرض النتائج في قسمين، أولهما يتضمن النتائج المتعلقة باستنتاجات الدورة السابعة والتسعين للجنة البرنامج؛ وثانيهما يتمثل في موجز جدولي يغطي جميع توصيات التقييم.

### 1- التقدم المحرز فيما يتعلق باستنتاجات لجنة البرنامج:

(أ) *بيان استراتيجية تحدد الأولويات والإطار الزمني لأعمال المنظمة في مجال السلع الأساسية والتجارة*: وضعت هذه الاستراتيجية على شكل الهدف الاستراتيجي زاي وقد نظرت/ستنظر فيها لجنة البرنامج؛

(ب) سيركز العمل على تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل: هذا التركيز هو محور عمل شعبة التجارة والأسواق خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما يظهر خصيصاً في العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إعداد مجموعة من التوقعات المتوسطة الأجل. على أن الأهمية المستمرة للتحليل السلعي القصير الأجل تؤكد بالطرفة التي شهدت مؤخرًا أسعار الأغذية، وما أعقبها من انهيار اقتصادي في أواخر عام 2008. ويستمر الطلب على المنظمة للاستجابة لهذا النوع من التطورات القصيرة الأجل؛

(ج) يتعين أن يقتصر استخدام المنظمة للنماذج على نموذج COSIMO: هذا النموذج هو الوحيد المحافظ عليه حالياً لأغراض تحليل السلع والتجارة؛

(د) زيادة التركيز على استراتيجية توزيع نواتج المنظمة: لم يتحقق إلا قدر محدود من التقدم في هذا المجال، ويعود ذلك إلى محدودية الموارد. والإستراتيجية الجديدة للتوزيع في شعبة التجارة والأسواق وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على إعداد الإحاطات حول مختلف المجالات التي تبعث على قلق الأعضاء. من ذلك مثلاً الإحاطات التي أعدتها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشعبة التجارة والأسواق عن تزايد الاستيراد والمنتجات الخاصة والسياسات التي تواجه جموح أسعار الأغذية؛

(هـ) التركيز الذي سيعطي لأسواق السلع الوطنية النامية ولسلاسل القيمة الخاصة بها والتي تساعد على بناء القدرة على المشاركة في الأسواق والتجارة الدولية: في عملية إعادة هيكلة شعبة التجارة والأسواق، يُخصص لهذا العمل أحد الأفرقة الثمانية، مما له أيضاً مكانة قوية في إطار الهدف الاستراتيجي زاي. وقد شهدت مزيداً من العمل في هذه المجالات البرامج الممولة من موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك برامج جميع سلع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التي تمولها الجماعة الأوروبية، ودعم البرامج الاقليمية للأمن الغذائي في بلدان المحيط الهادي الجزرية.

(و) الاهتمام الذي سيُسلط إلى تنمية قدرة الموارد المؤسسية والبشرية على الصعيد الوطني وتحليل السلع والتجارة ومناقشة المسائل في الهيئات الحكومية الدولية: اختتمت عدة حلقات تدريبية على الصعيد الوطني ومن المزمع تنظيم حلقات أخرى.

(ز) تركيز العمل على عدد محدود من الموضوعات التي تم تحديدها والتي كثيراً ما تتطلب تناولها على أساس مشترك بين الإدارات: في سياق إعداد الهدف الاستراتيجي زاي، بُذل كل ما يمكن من الجهود للحد من اتساع أعمال شعبة التجارة والأسواق، وللتركيز بصورة أقوى على تفاصيل عدد محدد من الموضوعات. ويوجد للفترة المالية هذه، فيما عدا الرصد العادي للأسواق ولأعمال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة أقل من عشرة موضوعات للتركيز.

- (ح) دور الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع ولجنة مشكلات السلع: في أبريل/نيسان 2009، نظرت لجنة مشكلات السلع في دورتها السابعة والستين في الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع في إطار حدث جانبي وكذلك في الدورة نفسها، وأوصت بأن تجري الأمانة استعراضاً لها.
- (ط) اقتراح انعقاد لجنة مشكلات السلع في جنيف، الذي لم توافق عليه لجنة البرنامج: وافقت الدورة السابعة والستون للجنة مشكلات السلع على عقد دورتها الثامنة والستين في روما.

## 2- جداول تفصيلية للتقدم المحرز في تنفيذ جميع توصيات التقييم:

## الجدول 1- توصيات عامة

التوصية	التعليق على التوصية (2007)	التدابير المقترحة في عام 2007	التقدم المحرز منذ عام 2007
242 (1) إقامة الشراكات	تم بالفعل إنشاء شراكات الى حد ما مع المؤسسات المحتملة الأكثر صلة ، ومع أن هناك مجال لمزيد من التطوير، إلا أن هذا الجهد يعتمد على الموارد المتاحة ودرجة الاستعداد لدى الشركاء.	مواصلة الجهود.	استمر العمل بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ كما يستمر تنفيذ مشروع تعاوني كبير مع الجماعة الأوروبية/منظمة التجارة العالمية/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مركز التجارة الدولية. كما يستمر التعاون الوثيق مع الأونكتاد حول الاستثمار العالمي.
242 (2) وضع حوافز لتنشيط التعاون داخل شُعبة التجارة والأسواق، وبين الشُعبة والشُعب الأخرى، وبين الشُعبة والمنظمات الأخرى.	تُبذل الجهود في شُعبة التجارة والأسواق لتوفير "حوافز" تخضع لرقابة الشُعبة، على أن المجال الذي تتيحه قواعد المنظمة ولوائحها محدود.	النظر في تقديم المزيد من الدعم للعمل المتعدد التخصصات.	تتعزز هذه العملية بهيكل تنظيم الأفرقة الجديد في شُعبة التجارة والأسواق وبالأهداف الاستراتيجية المشتركة بين الشُعب.
242 (3) اختيار عدد محدود من الموضوعات ذات الأولوية	جاري تنفيذ هذه التوصية بالفعل.	اختيار الموضوعات في بداية كل فترة مالية.	يستمر التخطيط تطويراً للهدف الاستراتيجي زاي. وأدت المناقشة على مستوى الإدارة للموضوعات والأولويات إلى تشديد التركيز على عدد محدود من موضوعات الأولوية (على مستوى الشُعب والإدارات والمنظمة) خلال الفترة المالية الحالية.

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في عام 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>تدل تطورات الأخيرة غير المتوقعة القصيرة الأجل في الأسواق إلى الحاجة إلى مواصلة قدر من التحليل القصير الأجل.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>أدى كل من تخفيض الموارد والإستراتيجية الجديدة إلى التحرك بالفعل نحو هذا الاتجاه: فالتحليل القصير الأجل للمواد الغذائية الأساسية، وخصوصاً بالنسبة للحبوب، لا يمكن أن يخفّض أكثر مما خُفّض فعلاً نظراً لوجود التزامات تجاه النظام العالمي للاعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وتجاه تحليل الأمن الغذائي؛ وتحدّ قاعدة المهارات الحالية المتاحة لدى الشُعبة من مدى التحليل السلعي المتعمق.</p>	<p>243 (أ) الحد من التركيز على الاتجاهات السوقية القصيرة الأجل لسوق السلع وزيادة التركيز على التحليل المتعمق للاتجاهات السوقية المتوسطة إلى الطويلة الأجل إلى جانب الاسقاطات المتوسطة الأجل،</p>
<p>يتناول الإصلاح في المنظمة مسألة الشراكات مع القطاع الخاص، على مستوى شُعبة التجارة والأسواق، كما تجري مناقشة امكانيات مشاركة القطاع الخاص في الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع (في دورة لجنة مشكلات السلع السابعة والستين).</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>يجري بالفعل التماس هذه الشراكات، ولكن التعاون محدود بسبب خصوصية المعلومات المتعلقة بالمنظمات الخاصة التي تتحكم في سلاسل الأنشطة الغذائية المضيقة للقيمة، والتي لا ترحب باقتسام المعلومات وتوزيعها على أعضاء المنظمة. وقد تم إنشاء كيان برامجي جديد يركز على تحليل سلاسل الأنشطة الغذائية المضيقة للقيمة.</p>	<p>243 (ب) إقامة شراكات مع القطاع الخاص عن طريق الأجهزة الدولية للسلع والرباطات الصناعية</p>

التقديم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في عام 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
انظر 242 (1).	مواصلة الجهود.	نشأ في الآونة الأخيرة تعاون فعال بين شعبة التجارة والتسويق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال إجراء التوقعات المتوسطة الأجل، كما تتعاون إدارة الزراعة وحماية المستهلك مع منظمة التجارة العالمية بشأن المعايير. وهناك جهود لزيادة التعاون مع منظمة التجارة العالمية. وتقدم شعبة التجارة والأسواق المدخلات للاجتماعات التي تعقدها المنظمات ذات الصلة مثل المجلس الدولي للحبوب، ومنظمة البن الدولية. وغيرها من المنظمات: تتوقف مواصلة التعاون على موارد البرنامج العادي المتوفرة.	243 (ج) توسيع نطاق التعاون بين شعبة التجارة والأسواق والمنظمات الأخرى المعنية بالأسواق الدولية والمحلية
تستمر مواصلة تطوير قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية كأولوية في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدى المنظمة ككل. ويجري العمل بنشاط في هذا المضمار.	مواصلة التعاون.	هناك إسهام فعال في تطوير قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية. إلا أن هذا لن يخفف من عبء العمل في شعبة التجارة والأسواق في المدى القصير إذ أن الشعبة ستواصل توليد المعلومات الحالية عن سوق السلع حتى تصبح قاعدة البيانات الإحصائية القطرية في وضع التشغيل الكامل.	243 (د) مواصلة تقديم الدعم القوي للخطط الرامية إلى تحسين نظام قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية



التوصية	التعليق على التوصية (2007)	التدابير المقترحة في عام 2007	التقدم المحرز منذ عام 2007
243 (هـ) وضع نظام للحوافز داخل شُعبة التجارة والأسواق لزيادة الموارد من خارج الميزانية، وتحسين التعاون داخل المنظمة، وزيادة الشراكات مع المنظمات الأخرى	بدأت الشُعبة في تنفيذ نظام يُبقي جانباً كبيراً من دخل خدمات الدعم التقني، المتحقق من مساهمات موظفي الشُعبة في المشروعات الخارجية، تحت تصرف الموظفين لتابعة اهتماماتهم التقنية ضمن برنامج العمل القائم؛ وقد انتُدب بعض الموظفين لمشروعات تضطلع بها وحدات تقنية أخرى وعملوا لفترات أطول في المكاتب الاقليمية. وسيعتمد توسيع نطاق الشراكات مع منظمات أخرى على توافر الموارد من الموظفين.	وضع خطة مركزة لتعبئة موارد المنظمة.	بدأ العمل منذ عام 2007 بعدة مشروعات خارجة عن الميزانية.
243 (و) تحسين إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمشروعات الأخرى الممولة من موارد خارج الميزانية	لا يحتاج استعراض نشاط الصندوق المشترك للسلع الأساسية إلى وقت طويل من جانب الجماعات الحكومية الدولية. فالصندوق المشترك يتولى إصدار الموافقات وهذا يستغرق وقتاً أطول. وعادة ما تتولى الوكالة المنفذة وليس شُعبة التجارة والأسواق أو المنظمة إدارة مشروعات الصندوق المشترك بعد الموافقة عليها. أما في المشروعات الخارجة عن الميزانية التي تنفذها المنظمة والشُعبة، فإن الكثير يتوقف على أداء المستشارين الخارجيين الذين لا يتصف اختياريهم دائماً بأنه الأمثل، نظراً للمرتبات ولما لدى المنظمة من قيود أخرى.	استمرار السيطرة على العمليات بقدر الإمكان.	تستمر مراقبة مشاركة الموظفين في الصندوق المشترك. وقد زاد الصندوق سقف المدفوعات الخاصة بالإشراف على المشروعات. ويمكن أن تؤدي المناقشات مع الصندوق إلى ترتيبات جديدة تتناول حجم المشروعات. وقد تم توظيف موظفين للمشروعات في المشروعات الأخرى الكبيرة الخارجة عن الميزانية.

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في عام 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>استوعبت هذه التوصية في سياق الإصلاح في المنظمة، وهي تنعكس خصوصاً في صياغة الهدف الاستراتيجي زاي. وقد تم تقليص مجالات التركيز في الفترة المالية الحالية .</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>يغطي برنامج العمل الحالي جميع المجالات المواضيعية الموضحة بمرافق التقييم الخارجي لعمل المنظمة في مجال السلع الأساسية والتجارة، إلى جانب بضع مجالات أخرى هي: التجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية والقضايا التجارية الإقليمية، والتسويق المتكامل عن طريق سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، والبلدان الكبيرة الصاعدة، والطاقة الحيوية، والأمراض الحيوانية، وإدارة المخاطر، وتوقعات السلع. وهي موضوعات رئيسية تتصدر عمل شعبة التجارة والأسواق في الوقت الحاضر.</p>	<p>243 (ز) اختيار عدد محدود من المجالات المواضيعية التي يدور حولها هيكل العمل في الشعبة، وتنشيط التعاون الداخلي والخارجي وتعزيز الانتشار</p>
<p>أوصت لجنة مشكلات السلع في أول دورة تعقدها بعد التقييم بإجراء استعراض للجماعات الحكومية الدولية. وقد استمرت هذه الجماعات مؤخراً في عقد مؤتمرات متعاقبة بمشاركة القطاع الخاص.</p>	<p>استكشاف نماذج للتعاون الوثيق/المشاركة الوثيقة من جانب القطاع الخاص يمكن تطبيقها مع الجماعات الحكومية الدولية.</p>	<p>يعتبر عقد المؤتمرات بمشاركة القطاع الخاص صفة منتظمة لبعض الجماعات الحكومية الدولية، فمثلاً أن الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم في 2004 عٌقدت بالتعاون مع الرابطة الدولية للحوم؛ كما أن الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز والحبوب في 2007 انعقدت بالتعاون مع اتحاد غرف المبادلات التركية؛ وكذلك المشاورات غير الرسمية مع ممثلي الصناعة بالاقتران مع الجماعات الحكومية الدولية. بيد أن هذه الاجتماعات هي بالضرورة اجتماعات حكومية دولية ومجال مشاركة منظمات أخرى محدود.</p>	<p>243 (ح) العمل مع الهياكل المختلفة للجماعات الحكومية الدولية</p>

التوصية	التعليق على التوصية (2007)	التدابير المقترحة في عام 2007	التقدم المحرز منذ عام 2007
243 (ط) إبقاء التركيز في عمل الشُّعبة التحليلي على الشواغل العملية لدى الدول الأعضاء	تبذل كافة الجهود الممكنة لضمان استمرار ممارسة الشُّعبة للعمل التحليلي استجابة لاهتمامات البلدان الأعضاء وهو ما يؤدي إلى بناء القدرات في مجال تحليل السياسات وتنفيذها في البلدان النامية: ومعظم عمل الشُّعبة يتعلق بالجوانب العملية/ السياسات: بيد أن الاستجابة لطلبات كل بلد من البلدان الأعضاء يمكن أن تكون محدودة بسبب قلة الموارد المتاحة لشُّعبة التجارة والأسواق.	مواصلة الجهود	استوعبت في سياق المناقشة التي عمت المنظمة كلها فيما يتعلق بوضع الهدف الاستراتيجي زاي.
243 (ي) يجب على شُّعبة التجارة والأسواق أن تضمن إتاحة نتائج أعمالها التحليلية عن طريق النماذج التي يسهل الحصول عليها وتستخدم بطريقة ودية	نجحت الجهود الشاملة الأولى وأنشطة التدريب الأخرى وحلقات العمل التي عقدت بالفعل في أجزاء مختلفة من العالم بما فيها جنيف للمفاوضين التجاريين من البلدان النامية. ومن الأمثلة الأخرى حالة أسواق السلع الزراعية والمذكرات والملاحظات المتعلقة بالسياسات التجارية. وسنحاول تحقيق المزيد بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة وفي ضوء الأولويات الأخرى للشُّعبة.	مواصلة الجهود.	استخدمت مجموعة من أشكال نواتج شُّعبة التجارة والأسواق في الموقع وفي النسخ المطبوعة، وبفضل وضع سلسلة من إحاطات إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتسع نطاق الامكانيات التي تحققت فعلاً نتيجة إحاطات الشُّعبة الخاصة بالسياسات والتي لاقت نجاحاً كبيراً.

## الجدول 2- توصيات محددة

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>يركز البرنامج الجديد لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى التي تمولها الجماعة الأوروبية على برامج تهدف إلى تمكين القطاع الخاص أساساً.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>شهد التدريب المتعلق بمفاوضات منظمة التجارة الدولية مشاركة من جميع الوحدات الحكومية المعنية؛ وعادة، يواجه وضع البرامج المشتركة مع جهات من القطاع الخاص الصعوبات الناجمة عن المعلومات الخاضعة للملكية، على أن منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تشارك في العملية؛ من ذلك مثلاً المؤتمرات المعقودة مع الجماعات الحكومية الدولية؛ والتعاون مع مشروعات تمولها وزارة التنمية الدولية البريطانية فيما يتعلق بطفرات الاستيراد.</p>	<p>244(أ) القيام، بالتعاون مع الوزارات المعنية بالتجارة، بتطوير برامج مع أطراف فاعلة أساسية في القطاع الخاص في مجال التجارة السلعية</p>
<p>تعاون وثيق بين شعبة التجارة والأسواق والشعب الأخرى (وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وشعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات) على برنامج للسلع تموله الجماعة الأوروبية. ويعتبر الهدف الاستراتيجي زاي عملية بين عدة شعب إذ تشترك فيها شعبة التجارة والأسواق وشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية وشعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>الموافقة على ضرورة عمل المزيد مع الوحدات التقنية الأخرى في المنظمة فيما يتعلق بالمسائل المتداخلة، من ذلك مثلاً أن شعبة التجارة والأسواق بدأت بالتعاون مع إدارة الزراعة وحماية المستهلك وإدارة التعاون التقني في مشروع تموله الجماعة الأوروبية على وضع استراتيجية للسلع لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى.</p>	<p>244 (ب) العمل الوثيق مع الشعب المعنية الأخرى (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية، وغير ذلك) على وضع برنامج للعمل على سلاسل للقيمة/شبكات للتوريد مختارة</p>

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
يعتبر هذا أحد مجالات التركيز الخاص في الهدف الاستراتيجي زاي.	مواصلة الجهود.	تقوم بذلك فعلاً بعض المشروعات المتصلة بالتجارة: مثال ذلك مشروع غرب أفريقيا للتجارة الموثقة. على أن هذا المجال يقع أساساً خارج صلاحية شُعبة التجارة والأسواق. وتغطي الموضوع بالفعل شُعبة اقتصاديات التنمية الزراعية وشُعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وشُعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية.	244 (ج) العمل الوثيق مع الشُعب الأخرى في المساعدة على تطوير مؤسسات تمكّن أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة في شبكات التسويق المتكاملة
استمر العمل وتوسع في هذا المجال.	مواصلة الجهود.	تعمل شُعبة التجارة والأسواق بالفعل في هذا المجال فيما يتعلق بمنتجات البساتين وغيرها، بما في ذلك بناء القدرات. ومن شأن المزيد من التمويل الخارجي أن يساعد في بناء المزيد توسعاً في نطاق السلع والبلدان التي ستدرج في البرنامج. كما أن معايير العمل مع القطاع الخاص تغطيه أيضاً شُعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وشُعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات وشُعبة الانتاج الحيواني وصحة الحيوان وشُعبة التغذية وحماية المستهلك.	244 (د) توسيع برنامج العمل المتعلق بإصدار الشهادات والمواصفات والمعايير الخاصة للمنتجات الزراعية

التوصية	التعليق على التوصية (2007)	التدابير المقترحة في 2007	التقدم المحرز منذ عام 2007
244 (هـ) تحديد قنوات الاتصال في حكومات الدول الأعضاء لمناقشة مسائل تجارة السلع	أصبحت وزارات التجارة الآن جهات نظيرة للجنة مشكلات السلع. وسيتم زيادة الجهود لإدخال وزارات أخرى ضمن الموارد الحالية.	مواصلة الجهود.	شارك في الأنشطة الأخيرة لبناء القدرات في المشروعات ممثلون عن وزارات التجارة والمالية.
244 (و) وضع برنامج للمؤتمرات والدورات التدريبية بشأن تجارة السلع الزراعية لموظفي الوزارات التي تتولى مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن التجارة	بغض النظر عن مشاركة القطاع الخاص، فإن هذا هو ما يحدث بالفعل إلى حد ما، أما توسيع نطاق البرامج الحالية فيتوقف على ما يقدم من تمويل خارجي.	مواصلة الجهود.	تجري بصورة دورية حلقات عمل لبناء القدرات في مختلف البلدان الأعضاء.
244 (ز) إيلاء اهتمام وثيق بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية وتفاعلها مع الترتيبات المتعددة الأطراف	توجد مجموعة في إدارة سياسات التجارة مخصصة لهذا الغرض. غير أن تجديد العمل يتوقف على توافر الموارد.	مواصلة الجهود.	استمر العمل، خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.
244 (ح) زيادة التعاون بين وزارات الزراعة والتجارة وغيرها من الوزارات في مجال التجارة بالسلع الزراعية	لا يوجد لدى شعبة التجارة والأسواق الموارد التي تمكنها من توسيع نطاق أنشطتها الإعلامية في هذا المجال.	مواصلة الجهود.	لا تتوفر الموارد لدى الشعبة للتوسع في أنشطتها الإعلامية في هذا المجال.
244 (ط) إجراء المزيد من التحليلات لنتائج معايير الصحة والسلامة للمنتجات الزراعية التي يتم الاتجار بها في البلدان النامية	توجد مجموعة في إدارة سياسات التجارة مخصصة لهذا النشاط، ويحتاج أي جهد آخر لموارد إضافية.	مواصلة الجهود.	ليست من مجالات الأولوية لدى شعبة التجارة والأسواق حالياً

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>أدى الترشيح نتيجة للقيود على الموارد إلى تقليص شُعبة التجارة والأسواق عملها أو إيقافه فيما يتعلق بالسلع التي تغطيها الأجهزة الدولية المستقلة للسلع. ولا يوجد حالياً أي مجال حقيقي لشراكات تتعلق بالبني والكاكو والمطاط، وغير ذلك.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>تعمل شُعبة التجارة والأسواق عن كثب مع المنظمة الدولية للسلع الأساسية، واللجنة الاستشارية الدولية للقطن، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. كما تتعاون أيضاً مع مجلس الحبوب الدولي. أما التحليلات السوقية التي تقوم بها الشُعبة للسلع التي يغطيها مجلس الحبوب الدولي فهي تدعم عمل برنامج النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، والأمن الغذائي للبلدان النامية وهي أمور لا يغطيها مجلس الحبوب الدولي باستفاضة. أما التعاون مع المزيد من الهيئات السلعية الدولية فيحتاج إلى موارد.</p>	<p>244(ي) إقامة ترتيبات أقوى للشراكة مع الأجهزة الدولية للسلع لتحسين تحليل سوق السلع الأساسية</p>
<p>شهد التعاون مع الأونكتاد توسعاً من خلال مشروع سلع جميع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي الذي تموله الجماعة الأوروبية، كما أنشئ مجال جيد للتعاون في الاستثمارات الدولية.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>يجري تنفيذ ذلك بقدر المستطاع، إلا أن التعاون الكامل من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لم يتحقق حتى الآن.</p>	<p>244 (ك) التنسيق الأكثر فعالية بين برامج العمل ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية</p>

التقديم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>رفضت لجنة البرنامج اقتراح انعقاد اجتماعات لجنة مشكلات السلع في جنيف؛ ولم يظهر في تعليقات لجنة مشكلات السلع في أبريل/نيسان 2009 أي اهتمام بالعودة للاقتراح. وقد ركز مجدداً جدول أعمال الدورة السابعة والستون للجنة مشكلات السلع على مسائل الموضوعات الأساسية وحظي بترحيب الأعضاء.</p> <p>انظر التعليقات على 243 (ح) و244 (ط) أعلاه.</p>	<p>إعادة عرض الموضوع على لجنة مشكلات السلع للنظر فيه..</p> <p>مواصلة الجهود.</p>	<p>يركز جدول أعمال لجنة مشكلات السلع تركيزاً كاملاً على ولايته الأساسية (انظر جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع حيث تركز فقط على القضايا المتصلة بالتجارة). وقد أثبتت فكرة عقد إحدى دورات لجنة مشكلات السلع في جنيف في اللجنة من قبل، إلا أنها رفضت من جانب الأعضاء.</p> <p>تتحقق المشاركة من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بشكل منتظم، إلا أن زيادة هذه المشاركة تحتاج إلى تمويل إضافي وقد سبق استطلاع فكرة عقد اجتماعات مشتركة بين لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية في جنيف أو غيرها في عام 2001 (في مجال الأرز، والحبوب والبقول الزيتية، والزيوت والدهون معاً). إلا أن الفكرة فشلت بسبب صعوبة وضع جدول أعمال يحظى باهتمام جميع المتخصصين المختلطين ويشجعهم على حضور الاجتماع. وقد حالف النجاح المؤتمر ولكنه جانب اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية. وذكر تقرير الدورات أنه لا ينبغي أن تلتقي معاً الجماعات الحكومية الدولية التي لا توجد صلة بينها.</p>	<p>244(ل) استغلال جدول أعمال لجنة مشكلات السلع للدفع بقضايا أساسية بطريقة أكثر فعالية إلى بؤرة الاهتمام. ويوصي فريق التقييم بعقد اجتماعات لجنة مشكلات السلع أحياناً في جنيف</p> <p>244 (م) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بطريقة مباشرة في دورات الجماعات الحكومية الدولية. والعمل على تحقيق مفهوم عقد اجتماعات إقليمية بشأن قضايا التجارة وأسواق السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقليم. ويمكن عقد اجتماعات مشتركة بين لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية في جنيف بمشاركة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية</p>



التقديم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
أجريت مناقشات أولية مع شعبة الإحصاء في هذا الشأن.	سنعمل على زيادة الجهود.	تتواصل الجهود لإدخال البيانات الحالية الموجودة لدى شعبة التجارة والأسواق في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية الجديدة. على أن هذا الجهد لا يزال في بداياته ولم يخفف بعد من أعباء الشعبة. وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية الجديدة لم تصل بعد إلى مرحلة تمكنها من أن تحل محل أنشطة الشعبة، الأمر الذي يتطلب معرفة بأسواق السلع والأسواق الأقصر أجلاً بدلاً من المعرفة القطرية (مع التأخر الطويل فيها) كما هو الحال مع قاعدة البيانات حالياً.	244 (ن) ينبغي أن يستمر محللو السلع في شعبة التجارة والأسواق كجزء أساسي مما يخطط له من ارتقاء بقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية
كان هناك بعض الفرص للتعاون، مثلاً، مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.	مواصلة الجهود، ولكن الأمر يحتاج إلى حسم الأمور على مستوى المصالح.	هناك سعي جاد لإشراك المنظمات غير الحكومية إلا أن التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية يحد من ذلك: تعاون شعبة التجارة والأسواق مع المنظمات غير الحكومية في عدة مشروعات ممولة خارجياً مثل التعاون مع منظمة action aid بشأن طفرات الواردات. وقد بذلت جهود خاصة لإشراك المنظمات غير الحكومية في الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع، حيث شاركت فيها إحدى عشرة منظمة غير حكومية، كما تم إدراج مناسبتين جانبيتين قامت بهما منظمة غير حكومية بشأن قضايا السياسات في البرنامج.	244 (س) إشراك المنظمات غير الحكومية بصورة أكثر فعالية في حوار السياسات

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعقيب على التوصية (2007)	التوصية
يستمر التعاون مع عدة منظمات أكاديمية ومنظمات للبحوث في البلدان النامية في الأعمال المتصلة بالمشروعات وأعمال البرنامج العادي.	مواصلة الجهود.	تعتمد زيادة التعاون على البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية.	244 (ع) زيادة التعاون مع المنظمات الأكاديمية ومنظمات البحوث الأخرى، وخصوصاً في البلدان النامية.

## الجدول 3 - قضايا خاصة بالشعبة

التوصية	التعليق على التوصية (2007)	التدابير المقترحة في 2007	التقدم المحرز منذ عام 2007
245(1) يوصي فريق التقييم بأن تحرص شعبة التجارة والأسواق على عدم الإفراط في الاحتفاظ بنماذج على نطاق واسع	يمثل نموذج COSIMO-AGLINK هو الأداة التحليلية الأساسية التي تستخدمها الشعبة في مجال الاسقاطات وتحليل السياسات وبناء القدرات. وقد شكّل فريق منفصل في دائرة أسواق السلع الأساسية وتحليل السياسات والإسقاطات لتنسيق هذه الأنشطة. كما تبذل الجهود حالياً لإشراك البلدان الأعضاء النامية في عملية وضع نموذج وبناء القدرة على استعماله في صنع السياسات. والنماذج الأخرى التي تحتفظ بها الشعبة صغيرة ومعدة لغايات محددة للمساعدة في التحليل الذي لا يمكن القيام به باستعمال COSIMO.	مواصلة الجهود.	تستمر جهود التطوير الخاصة بنموذج COSIMO. ولا يوجد حالياً نماذج يجري وضعها أو الاحتفاظ بها.
245 (2) يجب على الشعبة اتباع نظام للحوافز يتناسب مع أهدافها الرامية إلى زيادة التعاون داخل المنظمة وخارجها، وجمع المزيد من الأموال من خارج موارد الميزانية	تبذل الجهود لتشجيع المهنيين على ملاحقة الفرص خارج نطاق الشعبة وذلك كحافز لهم في مجال مستقبلهم الوظيفي.	وضع استراتيجية لتعبئة موارد المنظمة.	تدخل هذه المسألة العامة بالنسبة للمنظمة ككل في سياق عملية الإصلاح، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع نظام إدارة الأداء.

التقدم المحرز منذ عام 2007	التدابير المقترحة في 2007	التعليق على التوصية (2007)	التوصية
<p>أصبحت هذه الاستراتيجية الآن من مسؤولية الإدارة، ووضعت الآليات الملائمة الخاصة بها.</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>تم بالفعل إدخال تغييرات جوهرية من أجل تحسين إستراتيجية الاتصالات. أما المطبوعات فقد تم إصلاحها وترشيدها بما يتمشى مع مهمة الشُعبة وطبيعة المخرجات.</p>	<p>245 (3) يجب أن تضع الشُعبة إستراتيجية للمطبوعات والمعلومات والتوزيع</p>
<p>تتجلى في الهدف الاستراتيجي زاي عملية وضع مجموعة محدودة من الموضوعات. انظر أيضاً 242 (3).</p>	<p>مواصلة الجهود.</p>	<p>قامت شُعبة التجارة والأسواق بالفعل بوضع برنامج لفترة مالية تدور حول موضوعات تركز على المزايا النسبية للشُعبة</p>	<p>245 (4) ينبغي أن تركز الشُعبة على مجموعة محدودة من الموضوعات تتعلق ببرنامج عملها.</p>